

Distr.: General
18 December 2002
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة السادسة والأربعون

فيينا، ٨-١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣

البندان ٣ و ١١ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة: لحة عامة
والتقدم الذي أحرزته الحكومات في تحقيق غايات وأهداف عامي
٢٠٠٣ و ٢٠٠٨، المحددة في الإعلان السياسي الذي اعتمدته
الجمعية في دورتها الاستثنائية العشرين

المناقشة العامة للجزء الوزاري: تقييم التقدم المحرز والصعوبات
المواجهة في تحقيق الغايات والأهداف المحددة في الإعلان السياسي
الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين

التقرير الاثناسنوي الثاني عن تنفيذ نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية
العشرين المكرّسة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية معا

تقرير المدير التنفيذي

إضافة

خطة العمل لمكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها
وإساءة استعمالها على نحو غير مشروع



المحتويات

الصفحة	الفقرات
أولا-	مقدمة: التهديد الذي تشكله المنشطات الأمفيتامينية ١-٤ ٣
ثانيا-	الاطار القانوني للتعاون الدولي ٥ ٤
ثالثا-	اذكاء الوعي بمشكلة المنشطات الأمفيتامينية ٦-٧ ٤
رابعا-	خفض الطلب غير المشروع على المنشطات الأمفيتامينية ٨-١٨ ٥
ألف-	تدابير خفض الطلب ٩-١١ ٦
باء-	رصد الطلب غير المشروع على المنشطات الأمفيتامينية ١٢-١٦ ٧
جيم-	برامج محددة للحؤول دون دخول الشباب تجربة تناول المنشطات الأمفيتامينية ١٧-١٨ ٨
خامسا-	تقديم معلومات صحيحة عن المنشطات الأمفيتامينية ١٩-٢٣ ٩
	استخدام تكنولوجيا المعلومات لنشر معلومات عن الآثار السلبية للمنشطات الأمفيتامينية ٢٤-٢٥ ١٠
سادسا-	الحد من عرض المنشطات الأمفيتامينية ٢٦-٤٤ ١١
ألف-	تدابير لتحسين القدرات العملية لمختبرات التحليل الشرعية ٢٩-٣٤ ١٢
باء-	توفير التدريب بصدد الجوانب التقنية المعقدة للمنشطات الأمفيتامينية ٣٥-٣٩ ١٤
جيم-	تدابير محددة للتحري ووضع و/أو تطبيق اجراءات لتستخدمها أجهزة انفاذ القوانين ٤٠ ١٥
دال-	تدابير لتعزيز التعاون مع الصناعات الكيميائية والصيدلية ٤١-٤٢ ١٦
هاء-	المواد غير المجدولة ٤٣ ١٦
واو-	التسويق المسؤول ٤٤ ١٧
سابعا-	تعزيز نظام مراقبة المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها ٤٥-٥٩ ١٧
ألف-	التعاون الاقليمي ٤٩-٥٥ ١٩
باء-	مساعدة بلدان أخرى ٥٦ ٢١
جيم-	تطبيق مبدأ "اعرف زبونك" والتبادل السريع للمعلومات ٥٧-٥٨ ٢٢
دال-	تعزيز مراقبة المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها من خلال أنشطة التعاون ٥٩ ٢٢
ثامنا-	الاستنتاجات ٦٠-٦٢ ٢٣

أولاً - مقدمة: التهديد الذي تشكله المنشطات الأمفيتامينية

١ - لقد ظل الطلب على المنشطات الأمفيتامينية يتزايد في معظم البلدان. وتشمل المنشطات الأمفيتامينية التي يكثر تعاطيها وبيعها بصورة غير مشروعة الأمفيتامين والميتامفيتامين ميثيلين ديوكسي أمفيتامين (MDA)، وميثيلين ديوكسي إيثيل أمفيتامين (MDE)، وميثيلين ديوكسي ميتامفيتامين (MDMA)، المعروف باسم "اكستاسي"، وميتكاتينون، وهي عقاقير تصنع أساساً في معامل سرية. وينافس الميتامفيتامين الكوكايين بوصفه العقار المنشط المفضل في عدة أجزاء من العالم. وفي جنوب شرقي آسيا، حل الميتامفيتامين محل الهيروين بوصفه مصدر الخطر الرئيسي. وكما في السنوات السابقة، فإن معظم جرائم المخدرات التي حدثت في اليابان في عام ٢٠٠١ كانت تتعلق بالميتامفيتامين.

٢ - وتطرح طبيعة مشكلة المنشطات الأمفيتامينية تحديات محددة على الصُّعد الوطنية والاقليمية والعالمية. وتمثل بعض خصائص المنشطات الأمفيتامينية، مثل بساطة تقنيات صنعها ومرونتها، وتيسر توافر المواد الخام، وارتفاع هوامش الأرباح للمتجرين بها وأسعارها المنخفضة لمن يتعاطونها، بالإضافة إلى صورتها الحميدة، الحوافز التي أدت إلى توسع الأسواق غير المشروعة.

٣ - ورغم تزايد الأدلة على سمية المنشطات الأمفيتامينية الطويلة الأجل، لا يزال هناك اعتقاد بأنها مأمونة وغير ضارة. ولا شك أن سمة عقار اكستاسي الأكثر ضرراً تتمثل في أن العديد من متعاطيه من الشباب يرون أنه عقار منشط غير إدماني لا ينطوي على آثار جانبية دائمة. وعندما يحظى عقار إدماني بسمعة أنه حميد نسبياً، تصبح الجهود الرامية لقمعه صعبة. وفي معظم أجزاء أوروبا وجنوب شرقي آسيا، أصبح إكستاسي هو العقار المفضل للشباب. وخلافاً لتصور أنه حميد، أثبتت دراسات أجريت عليه مؤخراً أن لتعاطيه الطويل الأجل عواقب نفسانية وعصبية - ادراكية خطيرة، بما في ذلك تأثيره العكسي الخطير على حالة المتعاطي النفسية والعقلية. فالمنشطات الأمفيتامينية تسبب الارتقان، وتنطوي على خطر إدماني مماثل لخطر الكوكايين. كما يؤدي تعاطيها إلى درجات تحمل متزايدة، مما يتطلب جرعات أكبر فأكبر للحصول على ذات المفعول المنعش للمزاج.

٤ - واعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين، لمواجهة الاتجاهات الناشئة في صنع العقاقير الاصطناعية والاتجار بها وتعاطيها على نحو غير مشروع، خطة عمل لمكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها وتعاطيها بصورة غير مشروعة (قرار الجمعية العامة د-٤/٢٠٠٤). وأوصت خطة العمل باتخاذ إجراءات في خمسة ميادين رئيسية،

هي: إذكاء الوعي بمشكلة المنشطات الأمفيتامينية؛ وخفض الطلب غير المشروع على المنشطات الأمفيتامينية؛ وتقديم معلومات صحيحة عن المنشطات الأمفيتامينية؛ والحد من عرض المنشطات الأمفيتامينية؛ وتعزيز نظام مراقبة المنشطات الأمفيتامينية وسلاستها. ويرتكز هيكل التقرير الحالي على خطة العمل ويبدأ بمقدمة عن الإطار القانوني للتعاون الدولي لمواجهة مشكلة المنشطات الأمفيتامينية.

ثانياً - الاطار القانوني للتعاون الدولي

٥ - أبلغت معظم الحكومات (٨٨ في المائة) التي ردت على الاستبيان الاثناسنوي وفقاً للفقرة ٢٠ من الاعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين (القرار د إ-٢٠/٢، المرفق) بأنها نفذت أحكام المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير، وقرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات، بالإضافة إلى توصيات الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، المتعلقة بصنع العقاقير الاصطناعية، خاصة المنشطات الأمفيتامينية، والاتجار بها وتعاطيها على نحو غير مشروع. وذكرت الحكومات أن التدابير المنطبقة على المنشطات الأمفيتامينية قد أدرجت في القوانين واللوائح الوطنية. بيد أن المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات لم تنفذ في بعض البلدان إلا جزئياً، وشرع في تعديل التشريعات الوطنية أو شرع في اعتماد لوائح جديدة لتنفيذ الأحكام التعاهدية ذات الصلة بالمنشطات الأمفيتامينية. وعلقت بعض الحكومات على الأسباب التي حالت حتى الآن دون تنفيذ التدابير الدولية المختلفة لمكافحة الاتجار بالمنشطات الأمفيتامينية وتعاطيها على نحو غير مشروع. وأشار في بعض الحالات إلى عدم وجود خطة وطنية لمكافحة تعاطي العقاقير والاتجار غير المشروع بها، أو إلى عدم توفر الخبرة اللازمة، واستنتج أن هناك حاجة إلى مساعدة دولية لتنفيذ الاطار التشريعي العالمي لمواجهة مشكلة المنشطات الأمفيتامينية بجوانبها المختلفة.

ثالثاً - اذكاء الوعي بمشكلة المنشطات الأمفيتامينية

٦ - تتغير مشكلة المنشطات الأمفيتامينية بصورة سريعة من حيث نطاقها وانتشارها الجغرافي. بيد أن الوعي العالمي بها محدود وحالات التصدي لها مشتتة وغير متسقة. وقد دعت خطة العمل الدول الأعضاء إلى إعطاء أولوية لمكافحة مشكلة المنشطات الأمفيتامينية بجميع جوانبها. وأفادت معظم الحكومات (٨٠ في المائة) بأنها اتخذت تدابير لإذكاء الوعي بمشكلة المنشطات الأمفيتامينية وأعطتها أولوية عليا. وشنت عدة حكومات حملات وطنية للوقاية واستراتيجيات لخفض الطلب غير المشروع على العقاقير، بما فيها المنشطات

الأمفيتامينية، وتعاطي تلك العقاقير. وخلال عام ٢٠٠١، ركزت عدة حملات توعية عامة بآثار المنشطات الأمفيتامينية الضارة على الوالدين والشباب في أستراليا وألمانيا. وأفادت غالبية الدول المبلغة بأنها استخدمت حملات وسائط الإعلام الجماهيرية، والوسائط الإعلامية التفاعلية، والإنترنت، والخطوط الهاتفية المباشرة، والمناسبات الرياضية، ومراكز المشورة، والحلقات الدراسية، وحلقات العمل، والمواد المكتوبة، مثل النشرات، والكتيبات، والمناهج والمقررات الدراسية كأدوات لإذكاء الوعي بشأن أخطار المنشطات الأمفيتامينية. وقد أنشئت مراكز للمشورة وخطوط هاتفية مباشرة خاصة تستهدف الشباب وأتيحت أثناء الحفلات الراقصة الصاخبة.

٧- وأشارت غالبية كبيرة من الحكومات (٦٠ في المائة) إلى أن مبادراتها الرامية إلى إذكاء الوعي تستهدف فئات محددة، مثل الموظفين الطبيين، أو الشباب، أو فئات أخرى معرضة للخطر بالإضافة إلى ضباط إنفاذ القوانين. وتشمل الفئات الأخرى التي تستهدفها برامج إذكاء الوعي الرابطة الدينية والأهلية، والمستشارين وغيرهم من المسؤولين الحكوميين، والباحثين، والمسؤولين في هيئات مراقبة المخدرات والهيئات القضائية، والمدارس والجامعات، وسائقي الشاحنات، والمنظمات غير الحكومية. وأدرج عدد كبير من الحكومات المبلغة (٤٠ في المائة) صناعة الترفيه وصناعة المستحضرات الصيدلانية ضمن الفئات التي تستهدفها تدابير إذكاء الوعي بمشكلة المنشطات الأمفيتامينية. ونظمت في عدة بلدان برامج لإذكاء الوعي بجميع أنواع العقاقير، بما فيها المنشطات الأمفيتامينية. وقد أسهمت هذه المبادرات في تحسين المعرفة بآثار تعاطي المنشطات الأمفيتامينية.

رابعاً- خفض الطلب غير المشروع على المنشطات الأمفيتامينية

٨- في عدة بلدان، يتركز تعاطي المنشطات الأمفيتامينية بصورة متزايدة وسط الشباب ممن لديهم اعتقاد خاطئ وواسع الانتشار بأن هذه المواد مأمونة وحميدة. ونتيجة لذلك، ينشأ خطر متمثل في أن تعاطي المنشطات الأمفيتامينية يمكن أن يصبح جزءاً من ثقافة تعاطي المخدرات السائدة وسط الشباب. ولذلك، أصبح خفض الطلب غير المشروع على المنشطات الأمفيتامينية عنصراً أساسياً للاستراتيجية العالمية التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية.

ألف - تدابير خفض الطلب

٩ - أفاد مزيد من الحكومات التي ردت على الاستبيان (٧٥ في المائة مقارنة بنسبة ٥٧ في المائة في فترة الإبلاغ الأولى) بأنها اتخذت تدابير لخفض الطلب غير المشروع على المنشطات الأمفيتامينية. وشنت معظم الحكومات (٦٠ في المائة) حملات وقاية وطنية لخفض الطلب على المنشطات الأمفيتامينية. بيد أن عددا قليلا من الحكومات - أقل من ثلث الحكومات التي ردت على الاستبيان - اعتمد تدابير، مثل توفير العلاج المتخصص وخدمات ما بعد الرعاية، أو تدخلات أخرى لخفض العواقب السلبية لتعاطي المنشطات الأمفيتامينية. وعلى سبيل المثال، أنشئت في أستراليا المبادرة الوطنية المعنية بالتسريب لتوعية بعض مرتكبي جرائم المخدرات بمشاكل المخدرات ولعلاجهم. وفي حالات أخرى، قدمت الحكومة منحاً إلى منظمات غير حكومية لإنشاء وتشغيل خدمات لعلاج متعاطي العقاقير وتدريب عاملين يكونون على اتصال بهم. وتُجرى حالياً بحوث لاكتشاف سبل جديدة لمنع تعاطي العقاقير والعلاج منه بتركيز قوي على العلاج المرتكز على الامتناع وعلى نهج تهدف إلى إعادة دمج المتعاطين في المجتمع.

١٠ - واتخذت تدابير لخفض الطلب على المنشطات الأمفيتامينية غير المشروعة شملت التعليم والوقاية والعلاج والرصد ومشاريع تقييمية وبحثية للوقاية من تعاطي المخدرات وإدمانها. وفي بعض البلدان، وضعت برامج اجتماعية وشخصية وصحية وتعليمية وأدرجت في المناهج الدراسية لإذكاء الوعي في المدارس الابتدائية والثانوية. وتفرض عدة حكومات رقابة صارمة لمنع تعاطي وحياسة أي كميات من المنشطات الأمفيتامينية حتى ولو كانت كميات ضئيلة. ويستكمل هذا النهج بجزاءات، منها السجن والغرامة على أي عمل إعلاني أو دعائي هادف إلى تشجيع استخدام المخدرات والمؤثرات العقلية. وبدأت بعض الحكومات (الدانرك وفنزويلا وكولومبيا مثلاً) تنشر عبر مواقع على الانترنت معلومات عن مخاطر المنشطات الأمفيتامينية.

١١ - واتخذت تدابير خاصة لاقناع الشباب بخطأ الاعتقاد بأن المنشطات الأمفيتامينية تمثل عقاقير ترفيهية حميدة وغير إدمانية. وفي عدة بلدان في أوروبا وجنوب شرقي آسيا، شددت تدابير المراقبة في الأماكن الترفيهية ومراقص الديسكو، واطلع العاملون في الملاهي الليلية على أخطار المنشطات الأمفيتامينية. وشرعت بعض الحكومات في أنشطة وقائية خلال الحفلات الصاخبة (الجمهورية التشيكية وسلوفينيا، مثلاً).

باء- رصد الطلب غير المشروع على المنشطات الأمفيتامينية

١٢- يلزم أن تنشئ الحكومات قاعدة بيانات موثوقة عن أنماط تعاطي المنشطات الأمفيتامينية، حتى يتسنى اعتماد استراتيجيات لتحسين رصد الطلب غير المشروع عليها وتنفيذ هذه الاستراتيجيات بفعالية. وقد أحرز تقدم ملحوظ في هذا الصدد. وأبلغ ما يقارب ٦٠ في المائة من الحكومات التي ردت على الاستبيان، مقارنة بنسبة ٤٨ في المائة في دورة الإبلاغ الأولى، بأنها اتخذت تدابير لرصد الطلب غير المشروع على المنشطات الأمفيتامينية وتعاطيها رسدا مستمرا. وأدرجت أغلبية كبيرة من الحكومات (٥٧ في المائة) نتائج البحوث عن أنماط الطلب على المنشطات الأمفيتامينية وتعاطيها في حملات الوقاية وجهود العلاج.

١٣- وأجرت عدة حكومات استقصاءات عن الانتشار الوبائي على الصعيد الوطني، شملت المنازل والمدارس والسجون لجمع بيانات نوعية وكمية لرصد تجربة عامة السكان ومواقفهم تجاه تعاطي العقاقير (مثلا في أستراليا، وترينيداد وتوباغو، والدايمرك، وشيلي، وإقليم هونغ كونغ الإداري الخاص التابع للصين، وكندا، وكولومبيا، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية). وقيمت الاستقصاءات أحدث الأنماط والاتجاهات في تعاطي العقاقير، بما فيها المنشطات الأمفيتامينية. وعلى سبيل المثال، جمعت في الاستقصاء الأسترالي للكحول والعقاقير وسط طلاب المدارس معلومات عن تعاطي طلاب المدارس الثانوية للكحول والتبغ والعقاقير غير المشروعة. وفي كندا، أدرج رصد انتشار المنشطات الأمفيتامينية ومداها في إطار رصد جميع مواد التعاطي (بما فيها الكحول) وأدرجت في إحصاءات وطنية دورية للصحة و/أو الشباب. وركزت بعض الاستقصاءات تحديدا على حجم تعاطي المنشطات الأمفيتامينية وأنماطه. وفي بعض البلدان، تجرى استقصاءات رصد وطنية سنويا وسط الشباب بالمدارس الثانوية لتوفير معلومات عن اتجاهات تعاطي العقاقير.

١٤- وأنشئت في عدة بلدان نظم معلومات وقواعد بيانات وطنية من أجل تقييم ورصد الطلب على المنشطات الأمفيتامينية وتعاطيها. وفي بعض الحالات، تجري هيئة تفتيش الخدمات الصيدلانية رسدا دوريا، أو تدير وزارة الصحة نظام رصد يستند إلى دفاتر استمارات وصفات طبية ذات أرومات يصدرها الأطباء للتأكد من تفاصيل الكمية والنوعية الموصوفة، وبيانات الطبيب والمريض ومكان البيع والشخص المسؤول عن البيع. وأنشئ نظام تسجيل لمن يكتشف أنهم يتعاطون منشطات أمفيتامينية في بعض البلدان. ونتيجة لمبادرات انفاذ القوانين الفعالة، ترصد بعض الحكومات بصورة مستمرة المضبوطات من المنشطات الأمفيتامينية التي زادت كما زادت سلائفها. وأبلغ عدد من الحكومات عن مبادرات جديدة لرصد تعاطي المنشطات الأمفيتامينية. وفي الدايمرك، تم تدشين مشروع تجريبي نموذجي لمدة

ستتين بالتعاون مع كيانات إقليمية لاختبار نهج مختلفة في الوقاية من تعاطي المنشطات الأمفيتامينية. وفي فرنسا تقوم بتنفيذ التدابير المعتمدة شبكة من المراكز الخاصة بالمعلومات عن الارتهان للعقاقير وتقييمها.

١٥- وتعزيزا للتعاون على مواجهة خطر المنشطات الأمفيتامينية، أنشأت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي نظاما للإنذار المبكر بخصوص العقاقير الاصطناعية الجديدة. وأنشأت بلدان أخرى نظاما للإنذار المبكر للتعرف على التغيرات في أسواق العقاقير غير المشروعة، وبصفة رئيسية الهيروين، والمنشطات الأمفيتامينية، والكوكايين، والقنب، أو أنشأت نظاما للرصد والإنذار المبكر يتعلق بالمنشطات الأمفيتامينية والعقاقير الاصطناعية الجديدة.

١٦- وأبلغت عدة حكومات بأنها تجري بانتظام استقصاءات وطنية عن الانتشار الوبائي لتعاطي العقاقير وظروف التعاطي، بما في ذلك المنشطات الأمفيتامينية. وأجري أيضا رصد للطلب على العقاقير غير المشروعة، ولا سيما المنشطات الأمفيتامينية، من خلال جمع معلومات من مصادر متنوعة، بما فيها مراكز العلاج وإعادة التأهيل، وإجراء بحوث ودراسات عن تعاطي العقاقير ومتعاطي العقاقير، ودراسات اجتماعية، والاستعانة بسجلات إدارات الشرطة والمستشفيات (مثلا في الاتحاد الروسي وأوروغواي وإيطاليا والبرتغال وترينيداد وتوباغو وزامبيا والفلبين وقيرغيزستان)، أو التقارير التي تقدمها منظمات غير حكومية (مثلا في جمهورية كوريا). ومولت عدة حكومات إنشاء قواعد بيانات عن تعاطي العقاقير (مثلا في إيرلندا)، أو أنشأت نظاما وطنيا لرصد الانتشار الوبائي لتعاطي العقاقير (مثلا في فنزويلا ولكسمبرغ).

جيم- برامج محددة للحوول دون دخول الشباب تجربة تناول المنشطات الأمفيتامينية

١٧- تؤدي برامج الوقاية التي تستهدف الشباب دورا بالغ الأهمية في مواجهة تعاطي المنشطات الأمفيتامينية، ودعيت الحكومات إلى إدراج معلومات عن الآثار الضارة لتعاطي المنشطات الأمفيتامينية في حملاتها التثقيفية. وفي عدة بلدان، ينتشر تعاطي المنشطات الأمفيتامينية بصورة متزايدة في أوساط الشباب، وينذر بأن يصبح جزءا من الثقافة السائدة. وقد أحرزت الحكومات تقدما كبيرا في اعتماد برامج تعالج احتياجات الشباب الخاصة. وذكر أكثر من نصف الحكومات التي ردت على الاستبيان، ٥٣ في المائة في دورة الإبلاغ الثانية مقارنة بنسبة ٣٩ في المائة في دورة الإبلاغ الأولى، أنها اعتمدت برامج محددة لوقاية الشباب من تجريب المنشطات الأمفيتامينية. وأفاد عدد من تلك الحكومات بأنها نفذت، على نطاق واسع، برامج مدرسية لتوعية الشباب بالآثار الضارة للعقاقير غير المشروعة، بما فيها

المنشطات الأمفيتامينية. واستهلت دراسات أو مشاريع بحوث محددة عن عقار إكستاسي والشباب في بعض البلدان (مثلا إستونيا).

١٨- وركزت الاستراتيجية الوطنية في عدة بلدان على تعزيز برامج التثقيف المتعلقة بالوقاية من المخدرات من أجل عكس الاتجاه المتمثل في زيادة تعاطي طلاب المدارس للعقاقير غير المشروعة. وشملت أنشطة محددة جمع معلمي المدارس والطلاب والوالدين وأعضاء المجتمع البارزين معا لاستنفار مشاركة المجتمع في الجهود المبذولة لمعالجة تعاطي الشباب للمخدرات ودعمه لهذه الجهود على نحو أكثر تكاملا؛ ونظمت حملات إعلامية مبتكرة لمكافحة تعاطي المخدرات من أجل تشجيع مقاومة الشباب وتعزيز قدراتهم على الصمود أمام إغراء الدخول في تجربة تعاطي العقاقير غير المشروعة؛ وتقديم منح إلى برامج منع تعاطي العقاقير؛ وبرامج تنقيفية خاصة داخل المدارس وخارجها تستهدف الشباب وأطفال الشوارع في المناطق الحضرية (إثيوبيا، أستراليا، الولايات المتحدة).

خامسا- تقديم معلومات صحيحة عن المنشطات الأمفيتامينية

١٩- تنتشر على نطاق واسع، بما في ذلك على الإنترنت، وصفات لصنع المنشطات الأمفيتامينية سرا، وتقنيات تعاطي المنشطات الأمفيتامينية، وتصويرها كما لو كانت غير ضارة، ووسائل للتهرب لتفادي الضوابط القائمة. وتقع على عاتق الحكومات المسؤولية الرئيسية في مواجهة التأثيرات الخبيثة للعقاقير، وذلك عن طريق الاستخدام الإيجابي لتكنولوجيا المعلومات، مثل الإنترنت، لتوفير معلومات صحيحة عن المنشطات الأمفيتامينية.

٢٠- والتعاون الدولي ضروري لمعالجة المشاكل الناجمة عن الاستخدام غير الأخلاقي لشبكة الإنترنت في تيسير البيع غير المشروع للمواد الخاضعة للمراقبة وسلائفها. وفي دورة الإبلاغ الثانية، زاد عدد الحكومات التي ذكرت في ردها على الاستبيان أنها اتخذت تدابير لمنع نشر معلومات عن العقاقير غير المشروعة على الإنترنت زيادة كبيرة ليبلغ ٢٥ في المائة، مقارنة بنسبة ١٤ في المائة في دورة الإبلاغ الأولى.

٢١- وأخذت تتحسن تدريجيا قدرات أجهزة إنفاذ القوانين على مواجهة استخدام تكنولوجيا المعلومات فيما يتصل بالجريمة المنظمة، بما في ذلك توزيع العقاقير غير المشروعة، ولا سيما عقب إنشاء وحدات متخصصة للتحري بشأن الأنشطة الإجرامية المتصلة بالإنترنت. وفي عدة بلدان، تقوم سلطات إنفاذ القوانين برصد دائم لمواقع الإنترنت التي تحتوي على معلومات عن عقاقير غير مشروعة وعن ترويج هذه العقاقير وبيعها، بما في ذلك المنشطات الأمفيتامينية. وقد اعتمدت في عدد من البلدان، بما فيها إسبانيا وألمانيا وبولندا

وجمهورية كوريا والدانمرك وفرنسا وهنغاريا وهولندا والولايات المتحدة واليابان واليونان تشريعات للإذن باتخاذ تدابير تحر مختلفة لمواجهة استخدام تكنولوجيا المعلومات في أنشطة إجرامية.

٢٢- وقامت بعض الحكومات بوضع أطر رقابية لمكافحة المواد المخالفة للقانون أو البالغة الأذى التي تنشر أو تنقل بواسطة خدمات الاتصال الحاسوبي المباشر مثل الإنترنت، ولتلبية الحاجة لحماية الأطفال من التعرض لمثل هذه المواد. وفي بعض الحالات، أنشئت هيئات مشورة مجتمعية لإجراء بحوث عن تكنولوجيايات جديدة لإدارة الوصول إلى الإنترنت ولتعزيز تجربة استخدام الشباب للإنترنت بطريقة مأمونة. وأبلغت بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بأنها تشارك بنشاط في تنفيذ خطة العمل لمكافحة المخدرات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٩ والتي تحتوي على مبادئ توجيهية للاستخدام الآمن للإنترنت. كما أنشئت في بعض البلدان الأوروبية نظم رقابية أو هيئات استشارية لمقدمي خدمات الإنترنت، وأجريت تحريات مشتركة بين سلطات إنفاذ القوانين. واعتمدت بعض البلدان نهج رقابة ذاتي تشجع بمقتضاه دوائر إنفاذ القوانين المتعلقة بالإنترنت على تدبر محتوى مواقعها والمساعدة على مكافحة الجرائم الحاسوبية، بما في ذلك جرائم المخدرات. وتحافظ أجهزة إنفاذ القوانين على "رسالة رصد" على مواقع الإنترنت (مثلا في سنغافورة وإقليم هونغ كونغ الإداري الخاص التابع للصين).

٢٣- وفضلا عن تدابير مراقبة نشر المعلومات المتعلقة بالعقاقير عبر الإنترنت، أنشأت بعض الحكومات أطرا قانونية شاملة لمنع جرائم المخدرات المتصلة باستخدام أي نوع من وسائط الاتصال العام لترويج عقاقير غير مشروعة، والمعاقبة على تلك الجرائم. وأوضحت حكومة أوروغواي أنه قد اعتمدت، في إطار منظمة السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (ميركوسور)، معايير لمنع اشتراء العقاقير غير المشروعة عبر الإنترنت وأدجت في التشريعات الوطنية لكل بلد عضو.

استخدام تكنولوجيا المعلومات لنشر معلومات عن الآثار السلبية للمنشطات الأمفيتامينية

٢٤- ينبغي استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة لنشر معلومات عن العواقب الصحية والاجتماعية والاقتصادية السلبية لتعاطي المنشطات الأمفيتامينية. وينبغي، على سبيل المثال، استخدام الإنترنت كأداة للوصول إلى الشباب. وأفادت ٤٤ في المائة من الحكومات التي ردت على الاستبيان بأنها استخدمت تكنولوجيا المعلومات لنشر معلومات عن العواقب الصحية والاجتماعية والاقتصادية السلبية لتعاطي المنشطات الأمفيتامينية. ورغم إحراز تقدم

ملحوظ في هذا الصدد، ينبغي لمزيد من الحكومات أن تضع استراتيجيات لاستخدام جميع السبل التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات الحديثة في نشر المعلومات عن العواقب السلبية لتعاطي المنشطات الأمفيتامينية.

٢٥- وأفادت عدة حكومات بأنها أنشأت مواقع إعلامية وطنية على الإنترنت لنشر معلومات عن الوقاية من تعاطي المخدرات إلى الناس، بمن فيهم الوالدين والطلاب واهتمامي الرعاية الصحية (مثلا استونيا والسلفادور وكولومبيا واقليم هونغ كونغ الإداري الخاص التابع للصين). وفي بعض البلدان، استكملت مواقع الشرطة على الإنترنت بصلات لتقديم المساعدة إلى القاصرين ووالديهم بشأن مشاكل المخدرات داخل الأسر. كما أبلغت عدة حكومات عن أنها أنشأت خدمات اتصال هاتفية مجانية لإطلاع الناس على العواقب الصحية والاجتماعية والاقتصادية السلبية للعقاقير ونشر المعلومات عن مراكز العلاج (مثلا أستراليا والبرازيل وكولومبيا). واستخدمت أيضا على نطاق واسع وسائل الإعلام والوسائط المطبوعة لنشر المعلومات عن العقاقير غير المشروعة. وفي أستراليا، طورت مواقع الإنترنت، بالاستناد إلى معلومات عن العقاقير غير المشروعة، بما فيها المنشطات الأمفيتامينية، وبإتاحة صلات عبر الإنترنت إلى أكثر من ٦٠٠ موقع إنترنت داخل أستراليا وحول العالم. وتتعاون الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وبعض الدول المنتسبة في إطار مشروع الاتحاد الأوروبي للوقاية من المخدرات عبر الإنترنت (PREVNET)، الذي استهل في عام ٢٠٠٠.

سادسا- الحد من عرض المنشطات الأمفيتامينية

٢٦- يرد الامداد إلى سوق المنشطات الأمفيتامينية العالمية غير المشروعة من خلال انتشار الصنع السري وتنوعه وكذلك التسريب من السوق المشروعة. وتستهدف الاستراتيجيات الرئيسية لكبح الإمداد بالمنشطات الأمفيتامينية الاتجار، وإيقاف الصنع غير المشروع، ومنع تسريب معدات المعامل والسلائف الكيميائية. وتكتسب مراقبة السلائف أهمية رئيسية لأن سلائف المنشطات الأمفيتامينية، بالإضافة إلى منتجاتها النهائية يجري تهريبها فيما بين المناطق. ونظرا لأن نطاق الاستخدامات الصناعية المشروعة للسلائف واسع لا يمكن أن يكون الرصد الفعال ناجحا إلا بتعاون وثيق من قبل الصناعات الكيميائية.

٢٧- وأفادت ٦٣ في المائة من الحكومات التي ردت على الاستبيان عن اتخاذ تدابير لكشف صنع المنشطات الأمفيتامينية الذي يجري بصورة سرية. وأنشئت في كثير من البلدان نظم معلومات وقواعد بيانات من أجل رصد الاتجار غير المشروع بالمنشطات الأمفيتامينية والمعامل السرية. وفي عدة بلدان، ثمة دائرة متخصصة لإنفاذ القوانين، مسؤولة عن تحديد

مواقع صنع المنشطات الأمفيتامينية ومصادر تسريبها وتفكيك هذه المواقع والمصادر. وتشمل أنشطتها رصد وسائل الصنع، وتحديد الاتجاهات في الصنع والاستيراد غير المشروعين، وتحديد شبكات الموردين والموزعين والمتعاطين، بالإضافة إلى تقديم الدعم للمقاضاة على الجرائم، والمساعدة في التوسيم وأخذ العينات وإجراء المقارنات. وفي أستراليا، تشارك جميع قوات الشرطة ومختبرات التحليل الشرعية بنشاط في كشف المعامل السرية وما يتبع ذلك من تحقيقات. ووسع نطاق البرنامج الوطني المعني بسمات الهيروين ليشمل المنشطات الأمفيتامينية، من أجل الاستفادة من الخبرة التقنية والتجارب المكتسبة لتحديد مصادر المنشطات الأمفيتامينية.

٢٨- وأبلغت ٤٨ في المائة من الحكومات التي ردت على الاستبيان عن اتخاذ تدابير لرصد وسائل الصنع المستخدمة في المختبرات غير المشروعة. وتشمل التدابير أيضا رصد توافر ماكينات صنع الأقراص والمعدات التقنية المطلوبة لصنع المنشطات الأمفيتامينية. ووضعت ضوابط رقابة صارمة على المعامل الصيدلية التي تصنع وتوزع المنشطات الأمفيتامينية لمنع تسريب هذه المواد من مصادر مشروعة. وفي إيطاليا مثلا، يجري في الغالب الكشف عن معامل سرية عن طريق رصد معلومات عن اشتراء معدات المعامل.

ألف- تدابير لتحسين القدرات العملية لمختبرات التحاليل الشرعية

٢٩- اعتمد عدد كبير (٦٠ في المائة) من الحكومات التي ردت على الاستبيان تدابير محددة لتحسين القدرات العملية لمختبرات التحاليل الشرعية لتمكينها من توفير دعم علمي لتحريات أجهزة إنفاذ القوانين. وأبلغت حكومتا استونيا وهولندا، مثلا، عن اعتماد تشريعات تحدد المركز القانوني لخبراء التحاليل الشرعية ومركز مؤسسات التحاليل التشريعية والخبراء المعتمدين رسميا، من أجل إشراكهم على نحو أوثق في حالات التحري والمقاضاة المتعلقة بالعقاقير الاصطناعية، ولا سيما في تحليل المنشطات الأمفيتامينية.

٣٠- ويقوم ٣٨ في المائة من الحكومات المبلغة، مقارنة بنسبة ٣١ في المائة في دورة الإبلاغ الأولى، بإجراء تحليلات منتظمة لسمات المضبوطات من المنشطات الأمفيتامينية وتوسيمها، غالبا في مختبرات تحاليل شرعية وطنية. وأشار ٣٤ في المائة من الحكومات التي ردت على الاستبيان إلى أنه قد تم تقديم دعم تقني من مختبرات أخرى إلى أجهزة إنفاذ القوانين. وفي الاتحاد الروسي وكندا وكولومبيا والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة، على سبيل المثال، تقدم مختبرات التحاليل الشرعية الدعم العلمي لتحريات إنفاذ القوانين من خلال التحليل وتوسيم عدم نقاء العقاقير لمقارنة العينات

ومطابقتها، وتقديم الدعم الموقعي لكشف المختبرات السرية، والتدريب الداخلي للخبراء بشأن الأدلة، وسائر ضروب الدعم المختبري. وفي أستراليا، طورت قاعدة بيانات لوغو وطنية (من أجل الإكستاسي، ومادة LSD، وما إلى ذلك)، وموقع مأمون على الإنترنت متاح لضباط إنفاذ القوانين والخبراء العلميين المختصين.

٣١- واتخذت مبادرات مختلفة للجمع بين معلومات التحاليل الشرعية ومعلومات إنفاذ القوانين بغية تحسين الكفاءة في مواجهة صنع العقاقير الاصطناعية غير المشروع، ولا سيما المنشطات الأمفيتامينية. وعلى سبيل المثال، أبلغت عدة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي (ألمانيا، إيطاليا، الدانمرك، المملكة المتحدة، هولندا، اليونان) بأن مشروعاً يسمى العمل الشامل لمكافحة العقاقير الاصطناعية في أوروبا (CASE) قد انبثق بوصفه أداة هامة للتعاون في إطار الاتحاد. وقد عزز هذا المشروع، إضافة إلى مشاريع أخرى، مثل المشروع الخاص بوضع منهج متسق لتوسيم الأمفيتامينات وبرنامج التحليل المركزي لعقار إكستاسي (CAPE)، مستوى التعاون بين أجهزة إنفاذ القوانين في مواجهة الاتجار بالمنشطات الأمفيتامينية.

٣٢- وأبلغت عدة حكومات عن مبادرات ثنائية ومبادرات أخرى لتعزيز التعاون. وعلى سبيل المثال، تشارك ألمانيا والمملكة المتحدة في برنامج تحليل الأمفيتامينات السويدي ومشروع اليونديسيب لتوسيم الأمفيتامينات. وتتعاون بولندا مباشرة مع بلدان البلطيق الأخرى مثل إستونيا ولاتفيا وليتوانيا.

٣٣- وفي بعض الحالات، أصدرت مختبرات التحاليل الشرعية الوطنية نشرات دورية لتحديث الاتجاهات الحالية للعقاقير وتفصيل السمات الظاهرية والتركيب الكيميائي للأقراص التي تُكشف حديثاً والتي تحتوي على منشطات أمفيتامينية، ووزعت هذه النشرات على إدارات إنفاذ القوانين. وفي حالات أخرى، أعدت أدلة عن كشف العقاقير الاصطناعية. وطور مجلس رؤساء أجهزة الأمن والخدمات الخاصة الحكومية التابع للدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة قاعدة بيانات للمعلومات العلمية والتقنية عن العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية.

٣٤- وأشارت بعض الحكومات، مثل حكومتي باكستان وكوستاريكا، إلى أنها تلقت معدات وتدريباً لتحسين القدرات العملية لمختبرات التحاليل الشرعية من اليونديسيب الذي قدم أيضاً معدات لاختبار العقاقير إلى عدة حكومات. وأبلغت بعض الحكومات عن أن قيوداً ناجمة عن عدم توافر الموظفين المدربين قد حالت دون التطبيق المنهجي لجمع معلومات معيارية عن العقاقير المضبوطة. وقدم مشروع بشأن تطوير العلوم الجنائية والتحليل الشرعية

استهل في آب/أغسطس ٢٠٠٢، وهو تابع لبرنامج المساعدة على إعادة بناء الاقتصاد في بولندا وهنغاريا (PHARE)، معدات جديدة للمختبرات في البلدين المشاركين، للمساعدة في التعجيل باختبار العقاقير غير المشروعة.

باء- توفير التدريب بصدد الجوانب التقنية المعقدة للمنشطات الأمفيتامينية

٣٥- أبلغت ٤٠ في المائة من الحكومات بأنها اتخذت تدابير محددة لتوفير التدريب بصدد الجوانب التقنية المعقدة للمنشطات الأمفيتامينية للموظفين المعنيين في أجهزة إنفاذ القوانين والأجهزة الرقابية. وتولى اليونديسيب مهمة التدريب في إطار مشروع "العقاقير الاصطناعية والسلائف" التابع لبرنامج PHARE.

٣٦- وأبلغت عدة حكومات بأن التدريب على كشف المعامل السرية وتفكيكها، وتقنيات التحري بشأن العقاقير، ومكافحة الاتجار من خلال نظام البريد، وتبادل المعلومات مع السلطات الدولية المختصة، قد قدم إلى فرق محددة من فرق إنفاذ القوانين (مثلا في أستراليا وإستونيا وألمانيا وإندونيسيا وإيرلندا وجمهورية أفريقيا الوسطى والسلفادور وفنلندا وكندا وكولومبيا ومصر). وفي عدة بلدان، قدم التدريب في إطار لقاءات جماعية للأخصائيين، وحلقات دراسية عن العقاقير الاصطناعية والمختبرات السرية لتدريب موظفي إنفاذ القوانين وموظفي أجهزة الرقابة الذين يعملون على الصعيد الوطني والدولي، وخبراء التحاليل الشرعية في تقنيات كشف العقاقير وتحديد نوعها، بالإضافة إلى حلقات دراسية لتبادل أفضل الممارسات بدعم من الشرطة الأوروبية (يوروبول) لمنع انتشار تعاطي المنشطات الأمفيتامينية والاتجار بها.

٣٧- وقدمت مختبرات التحاليل الشرعية التدريب بشأن التركيب الكيميائي والصيدلي والخصائص الأخرى للمنشطات الأمفيتامينية إلى موظفي أجهزة إنفاذ القوانين وأجهزة الرقابة. وعلى سبيل المثال، أعدت الوحدة الوطنية المعنية بالعقاقير الاصطناعية في هولندا دورة متخصصة عن العقاقير الاصطناعية لمسؤولي إنفاذ القوانين ونظمت تدريباً على المنشطات الأمفيتامينية لضباط إنفاذ القوانين من بلدان أوروبا الغربية. وفي إطار برنامج العقاقير الاصطناعية والسلائف التابع لبرنامج PHARE، نظمت حلقات دراسية تدريبية لهنغاريا وسلوفاكيا وشاركت مع بولندا وإسبانيا في "مشروع توأمة" مدعوم من الاتحاد الأوروبي عن الجريمة المنظمة والعقاقير الاصطناعية.

٣٨- واستهل بدعم من حكومة اليابان مشروع مدته ثلاث سنوات بشأن التدريب على تحليل العقاقير وتوسيم شوائب العقاقير للموظفين العلميين العاملين في جهاز الشرطة في تايلند

والعلماء العاملين في أجهزة مكافحة المخدرات المركزية في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكمبوديا وميانمار.

٣٩- وأبلغت عدة حكومات عن أنها تساعد، بتدريبها ضباط إنفاذ القوانين من بلدان أخرى، على كشف المعامل السرية وتفكيكها في إطار برامج تعاون تقني ثنائية (مثلا الولايات المتحدة). وتلتزم بعض البلدان المساعدة التقنية لتدريب مقررسي السياسات والممارسين على الجوانب التقنية المعقدة للمنشطات الأمفيتامينية (مثلا ترينيداد وتوباغو). ويقدم التدريب أيضا في مؤسسات تدريب إقليمية، مثل المركز الإقليمي للتدريب على مراقبة المخدرات في أبيدجان، وأكاديمية بحوث المخدرات في القاهرة، والأكاديمية الدولية التركية لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة.

جيم- تدابير محددة للتحري ووضع و/أو تطبيق إجراءات لتستخدمها أجهزة إنفاذ القوانين

٤٠- أوضحت ٣٥ في المائة من الحكومات التي ردت على الاستبيان أنها طورت و/أو استحدثت إجراءات لكي تستخدمها سلطات إنفاذ القوانين للتمييز بين مجموعات المواد ذات الهياكل الكيميائية التي تتميز بخصائص وثيقة الصلة ببعضها البعض ولكشف فرادى المواد داخل إطار المنشطات الأمفيتامينية. وقدمت عدة حكومات بيانات سبل الاتصال بمختبرات التحليل الشرعية التابعة لها وأشارت إلى التقنيات ووسائل التحليل المختلفة المستخدمة. وشمل ذلك كروماتوغرافيا الطبقة الرقيقة، وكروماتوغرافيا السوائل (مثلا الصين)، وتقنية كروماتوغرافيا الغازات/قياس الطيف الكتلي (مثلا إقليم هونغ كونغ الإداري الخاص التابع للصين، والأرجنتين، وألمانيا، وإيرلندا، وفرنسا، والصين، والمملكة المتحدة). وفي ألمانيا، تطور الشرطة الجنائية الاتحادية منهجية للاختبار السريع غير المتلف لعينات العقاقير بالتركيز على أنواع العناصر النشطة المختلفة الموجودة في أقراص إكستاسي (قياس طيف الأشعة القريبة من الأشعة دون الحمراء). وفي إيطاليا، ينطوي أحد جوانب المشروع المسمى "مشروع الأمفيتامينات"، الذي تديره دائرة شرطة التحليل الشرعية، على استخدام التحليل الكيميائي والمورفولوجي لأقراص إكستاسي المضبوطة لكشف عناصر المواد الفردية التي تحتويها الأقراص. وفي هولندا، تمكن معهد التحليل الشرعية الوطني من التعرف في مرحلة مبكرة، على مواد ذات هياكل كيميائية وثيقة الصلة ببعضها البعض، وهي المواد التي تسمى "متشابهات XTC". وتقدم المعلومات عن أي مواد جديدة أو وثيقة الصلة ببعضها البعض إلى مسؤولي إنفاذ القوانين والرعاية الصحية.

دال - تدابير لتعزيز التعاون مع الصناعات الكيميائية والصيدلية

٤١ - يمثل التعاون مع الصناعات الصيدلية شرطا مسبقا أساسيا للمبادرات الرامية إلى الحد من تسريب السلائف اللازمة لصنع المنشطات الأمفيتامينية غير المشروع، وتسريبها من التجارة المشروعة. وتولي عدة حكومات اهتماما متزايدا لتعزيز هذا التعاون.

٤٢ - وأبلغ ما يزيد على نصف الحكومات (٥٥ في المائة) التي ردت على الاستبيان بأنها اتخذت تدابير لتعزيز التعاون مع الصناعات الكيميائية والصيدلية لمنع تسريب سلائف المنشطات الأمفيتامينية والمستحضرات الصيدلية المشروعة التي تحتوي على منشطات أمفيتامينية. وفي بعض الحالات، عززت السلطات المختصة بشكل فعال التعاون مع الصناعات الصيدلية والكيميائية لمنع تسريب سلائف المنشطات الأمفيتامينية. وتجري زيارة الشركات وتفتيشها بصفة منتظمة كما يجري تنظيم حلقات عمل أو حلقات دراسية لإبلاغ الموظفين من الصناعات الصيدلية والكيميائية بشأن المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها واحتمال تعاطيها وإساءة استخدامها وبشأن تدابير منع تسريب هذه المواد. وتجري مراقبة الوصفات المشروعة بانتظام في عدة بلدان. وفي بلدان أخرى، شئت بالاشتراك مع الصناعات الصيدلية حملات قوية من أجل تعزيز التعاون على منع تسريب السلائف والاتجار غير المشروع بالمنشطات الأمفيتامينية. وفي بعض البلدان، وضعت مدونات سلوك واتفاقات للتعاون الطوعي بين الصناعات الكيميائية والهيئات الحكومية وأجهزة إنفاذ القوانين لتعزيز التعاون المشترك.

هاء - المواد غير المجدولة

٤٣ - أشارت بعض الحكومات (٤٥ في المائة) التي ردت على الاستبيان إلى أنها اتخذت تدابير لاستحداث آليات لمعالجة مسألة المواد غير المجدولة. ووضعت معظمها إجراءات إدارية مرنة من أجل إدراج المواد في قائمة المراقبة الخاصة الدولية المحدودة التي أنشأتها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومن أجل رصد هذه المواد. وأنشأت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قائمة مراقبة خاصة ونظاما للإنذار المبكر فيما يخص العقاقير الاصطناعية الجديدة. ويمثل تعاون الصناعات الصيدلية الطوعي مع السلطات المختصة عنصرا أساسيا لاستراتيجيات مراقبة جميع العقاقير/المواد الكيميائية، بما في ذلك الرصد الطوعي لقائمة المراقبة. وعززت عدة حكومات (مثلا الصين) رصدها ومراقبتها لإنتاج مختلف أنواع المواد الكيميائية المعرضة لأن تحول إلى عقاقير، ولإدارة هذه المواد ونقلها واستخدامها. وفي إطار تعاون الشرطة والجمارك في بلدان الشمال الأوروبي، أدرج عدد من المواد في قائمة لتبادل المعلومات على

أساس طوعي. وفي أستراليا، أدرجت معظم مواد المراقبة الخاصة في المدونة الوطنية الجديدة للممارسة بشأن تسريب الإمداد إلى الصنع غير المشروع للعقاقير. وفي ألمانيا، جرى تحديد "شركاء عمل" جدد والاتصال بهم في سياق الكشف عن المواد الكيميائية غير المجدولة والمواد المضافة في أقراص الاكتاسي. وفي هولندا، في إطار وثيقة السياسات المعنونة "جهد جماعي لمكافحة اكتاسي"، سيوفر قدر كبير من الأموال الإضافية لدائرة المراقبة والتحقيقات الاقتصادية لتمكينها من تكثيف الجهود في مراقبة السلائف والتحري بشأنها، وبالإضافة إلى تعزيز الجهود في مجال الرصد الطوعي لقائمة المواد غير المجدولة. وفي بعض البلدان، لا توجد آلية منهجية في التشريع الوطني للتعامل مع المواد غير المجدولة (مثلا كوستاريكا).

واو- التسويق المسؤول

٤٤- أبلغ عدد كبير من الحكومات (٤٥ في المائة) بأنه اتخذ تدابير لمنع التسريب، والتسويق غير المسؤول للمنشطات الأمفيتامينية ووصفها طبيا. وفي معظم البلدان تطلب وصفة طبية لصرف المنشطات الأمفيتامينية في أغلبية البلدان المبلغة. ولمنع تسريب المنشطات الأمفيتامينية وتسويقها ووصفها طبيا على نحو غير مسؤول، يمكن الإعلان لعامة الناس عن الأدوية التي لا تصرف إلا بوصفات طبية. ونظمت الأنشطة التسويقية والترويجية التي لها تأثير على توافر مواد خاضعة للمراقبة، وكذلك على المواد الخاضعة لوصفات الأطباء. وفي بعض البلدان، يحظر توزيع المنشطات الأمفيتامينية وبيعها.

سابعا- تعزيز نظام مراقبة المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها

٤٥- دعت الجمعية العامة للحكومات، في خطة العمل، إلى تعزيز نظام مراقبة المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها باعتماد تدابير تنفذ على الصعيدين الوطني والدولي. وكخطوة أولى، اتخذ نحو نصف الحكومات (٤٧ في المائة) تدابير لاستبانة المنشطات الأمفيتامينية التي توجد في الأسواق غير المشروعة وتقييمها. وأبلغت عدة حكومات عن مبادرات اتخذت لضمان الاستبانة والتقييم المبكرين للمنشطات الأمفيتامينية الجديدة، بما في ذلك الرصد المستمر للاتجاهات في تعاطي العقاقير وصنعها ورصد اتجاهات الاتجار (مثلا الأرجنتين والمكسيك والولايات المتحدة). وأدت نظم قواعد البيانات لجمع المعلومات عن العقاقير المضبوطة دورا محوريا في توفير معلومات عن الاتجاهات والمساعدة على التعرف السريع على المواد الجديدة في السوق غير المشروعة، بما في ذلك المنشطات الأمفيتامينية. وأنشأت عدة دول نظما للرصد والإنذار المبكر للعقاقير الاصطناعية والمنشطات الأمفيتامينية الجديدة. وجدير بالذكر

أن نظام الإنذار الأوروبي، الذي يتولى تشغيله مكتب اليوروبول، وفر لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي آلية لتقييم المواد الجديدة غير الخاضعة للمراقبة الدولية وتقدير إمكانية مراقبتها في بلدان الاتحاد الأوروبي. وأبلغت بعض الحكومات أيضا عن تعاونها مع منظمات دولية وتبادل المعلومات معها، لا سيما مع الهيئة، ومع سلطات مختصة أخرى، كآلية هامة لكشف الأنواع الجديدة من المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها والتعرف عليها. ووفرت الهيئة التدريب التقني للسلطات المختصة.

٤٦- وأبلغت بعض الحكومات (٣٥ في المائة) عن أنها عجلت بعملية جدولة العقاقير الاصطناعية، ولا سيما المنشطات الأمفيتامينية. ووضعت عدة حكومات إجراءات إدارية مرنة لتيسير إدراج المواد الجديدة بسرعة في قوائم أو جداول المؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة. وأبلغت عدة بلدان عن مبادراتها لتعجيل بعملية الجدولة، بما في ذلك اعتماد تشريعات جديدة مثل تطبيق نهج "ضوابط عامة" على الجدولة. وأنشأت بعض البلدان أفرقة عاملة مشتركة بين الإدارات لرصد نظام مراقبة المنشطات الأمفيتامينية وجدولة هذه المواد وسلائفها. وتنص التشريعات في بعض البلدان على الإدراج الفوري للعقاقير الاصطناعية التي تكتشف حديثا في جداول المواد الخاضعة للمراقبة، بصفة مؤقتة (مثلا ألمانيا والولايات المتحدة).

٤٧- وقد أبلغ أقل من نصف الحكومات (٤٢ في المائة) التي ردت على الاستبيان، ونسبة مئوية مشابهة (٤١ في المائة) في دورة الإبلاغ الأولى، بأنها استحدثت جزاءات وعقوبات مناسبة على الجرائم المتعلقة بالمنشطات الأمفيتامينية وعززت جهود إنفاذ القوانين. وفي عدة بلدان، اعتمدت تشريعات وطنية أو عدلت التشريعات القائمة وأدخلت فيها، أو عززت، جزاءات وعقوبات على الجرائم المتعلقة بالمنشطات الأمفيتامينية. وعدلت التشريعات لإدراج المنشطات الأمفيتامينية الواردة في قائمة المواد الخاضعة للمراقبة في عدد من البلدان، منها بروني دار السلام وكندا وهنغاريا وهولندا. وكثفت جهود إنفاذ القوانين ضد منظمات الاتجار بالعقاقير المنخرطة في صنع المنشطات الأمفيتامينية والاتجار بها على نحو غير مشروع، لا سيما اكستاسي، والميتامفيتامين هيدروكلوريد المعروف باسم "آيس"، والميتامفيتامين.

٤٨- ومقارنة بدورة الإبلاغ الأولى، أحرز تقدم كبير في تحسين المعلومات المتاحة عن المنشطات الأمفيتامينية، خصوصا فيما يتعلق بجمع المعلومات عن المعامل السرية، والسلائف المستخدمة، ودرجات النقاء، والأسعار، والمصادر، وتعاطي المواد المخدرة. بيد أن التقدم أحرز في تحسين جمع البيانات فيما يتعلق بوسائل الصنع كان أقل درجة. وقد أبلغت ٥٤ في المائة من الحكومات التي ردت على الاستبيان، مقارنة بنسبة ٣١ في المائة في دورة الإبلاغ

الأولى، بأنها اتخذت تدابير لتحسين جمع البيانات عن المنشطات الأمفيتامينية، على الصعيدين الوطني والدولي. وأنشئت قواعد بيانات وطنية في غالبية الدول المبلغة، وجرى تبادل المعلومات بصورة منتظمة فيما بين الأجهزة والإدارات والوزارات الوطنية ومع المنظمات الدولية. وعلى سبيل المثال، قام المكتب الأسترالي للاستخبارات الجنائية بوضع إطار الإحصاء الوطني للعقاقير غير المشروعة، ونتجت عنه إحصاءات وطنية شاملة للعقاقير غير المشروعة وتحليل أكثر دقة وشمولا لحالة العقاقير غير المشروعة في البلد. وتستخدم السلطات المختصة في بعض البلدان مؤشرات أخرى، مثل وسائل تعاطي المنشطات الأمفيتامينية، والأماكن التي تسوق فيها هذه المواد وتباع على نحو غير مشروع، وطرائق إدارتها؛ وطريقة عمل منظمات الاتجار بالعقاقير.

ألف - التعاون الإقليمي

٤٩ - إن التعاون الإقليمي جوهرى لمواجهة الخطر الذي يمثله صنع المنشطات الأمفيتامينية والاتجار بها وتعاطيها على نحو غير مشروع. وقد أُحرز تقدم كبير في هذا المجال. فقد أبلغ ما يقارب ٦٠ في المائة من الحكومات التي ردت على الاستبيان الإثناسنوي، مقارنة بنسبة ٥٠ في المائة في دورة الإبلاغ الأولى، بأنها اتخذت تدابير لتحسين التعاون الإقليمي. وتضمنت التدابير المتخذة تبادل المعلومات ذات الصلة بالمنشطات الأمفيتامينية بين عدة أطراف، في إطار منظمات مثل الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الآسيان)، ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي العقاقير (السيكاد)، ومركز الرصد الأوروبي المعني بالعقاقير والادمان عليها (EMCDDA)، وبرنامج مكافحة المخدرات الإقليمي التابع للجماعة الانمائية للجنوب الأفريقي، واليوروبول والانتربول، والتعاون بين الشرطة والجمارك في بلدان الشمال الأوروبي، وقادة الشرطة الوطنية في بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيانبول)، أو من خلال الاجتماعات الإقليمية لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات (هونليا) التي يرهاها اليونديسيب، أو مباشرة بين السلطات المختصة في مختلف الدول.

٥٠ - وتهدف الشرطة الفيدرالية الأسترالية إلى تحسين التعاون الإقليمي من خلال برنامج التعاون على إنفاذ القوانين في منطقة المحيط الهادئ. وركز الاجتماع الخامس والعشرون لرؤساء الأجهزة الوطنية بإنفاذ قوانين العقاقير المخدرة، آسيا والمحيط الهادئ، الذي استضافته حكومة أستراليا، على مراقبة المنشطات الأمفيتامينية وسلاتها، وأوصى بأن تكثف أجهزة إنفاذ القوانين جهودها لتعزيز التعاون على الصعيد العملي، إقليميا ودوليا على السواء،

لمواجهة الاتجاهات الجديدة في الاتجار بالمنشطات وسلائفها. وحدير بالذكر أن اجتماع مسؤولي الاتصال المعنيين بمكافحة المخدرات من أجل التعاون الدولي، الذي تستضيفه حكومة جمهورية كوريا، يناقش بانتظام مشكلة المنشطات الأمفيتامينية ووسائل تعزيز التعاون الدولي في مجال إنفاذ القوانين.

٥١ - وعلى الصعيد الأوروبي، ركز التعاون مع اليوروبول بصفة أساسية على المسائل العملية. وشاركت عدة بلدان أوروبية أيضا في أنشطة فرقة العمل المعنية بالجريمة المنظمة في منطقة بحر البلطيق وفي فريق بومبيدو التابع لمجلس أوروبا في مجال مراقبة السلائف والعقاقير الاصطناعية. ويجري التعاون الإقليمي أيضا من خلال "مجموعة موندورف" المؤلفة من ألمانيا وبلجيكا وفرنسا ولكسمبرغ. وكوّن اتحاد، في سياق المشروع الأوروبي للعقاقير الاصطناعية التابع لبرنامج "PHARE"، يشارك فيه خبراء من ألمانيا والسويد والمملكة المتحدة وهولندا، لتبادل المعلومات عن العقاقير، لا سيما المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها. وأبلغت الجمهورية التشيكية بأنها تلقت مساعدة من ألمانيا وهولندا في إطار هذا المشروع.

٥٢ - وأشارت عدة حكومات إلى الاضطلاع بمبادرات ثنائية لتعزيز التعاون لمكافحة المنشطات الأمفيتامينية، بما في ذلك تبادل المعلومات، وتعزيز التعاون على إنفاذ القوانين، والتحريرات المشتركة، ومعالجة الحالات المتعلقة بالمنشطات الأمفيتامينية. وأشار بصفة خاصة إلى تعزيز التعاون بين الصين واليابان؛ وبين جمهورية كوريا والفلبين؛ وبين إسرائيل وقبرص ولبنان؛ وبين الجمهورية التشيكية وسلوفينيا وهنغاريا واليوندسيب في سياق مذكرة براغ للتفاهم؛ وبين الدانمرك والنرويج؛ وبين ألمانيا والجمهورية التشيكية وهولندا؛ وبين بيرو وكولومبيا والمكسيك والولايات المتحدة. وقد عملت خدمات الجمارك في إقليم هونغ كونغ الإداري الخاص التابع للصين بصفة وثيقة مع سبعة شركاء أجنب في تبادل معلومات استخبارية وفي تنظيم عمليات إنفاذ مشتركة لمكافحة أنشطة الاتجار بالعقاقير غير المشروعة، ولا سيما المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها، مما أدى إلى حالات ضبط واعتقال ومقاضاة ناجحة.

٥٣ - وشارك اليوندسيب في مبادرات لمساعدة الحكومات، وخصوصا في أمريكا الوسطى وشرق آسيا وجنوب شرقي آسيا، في مواجهة صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها وتعاطيها على نحو غير مشروع. وفي اتفاق تاريخي لمواجهة المشكلة، اعتمد في "المؤتمر الدولي: سعيا إلى خلو بلدان" الآسيان" من المخدرات بحلول عام ٢٠١٥: التشارك في الرؤية وقيادة التغيير"، الذي اشتركت في الدعوة إلى عقده حكومة تايلند والآسيان والأوديسيبي، وعقد في بانكوك من ١١ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، اتفقت

حكومات الدول الأعضاء في الآسيان والصين على تعزيز جهودها المنسقة في مجالات الأنشطة المختلفة المتصلة بالمنشطات الأمفيتامينية.

٥٤- وأشارت عدة حكومات إلى تنظيم حلقات دراسية أو دورات تدريبية، أو زيارات دراسية، أو التعاون في مجال العمليات أو تقديم دعم مالي إلى أجهزة إنفاذ القوانين من بلدان أخرى. وساعد المكتب المركزي لشؤون المخدرات في سنغافورة، في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، البرنامج الاستشاري لخطوة كولومبو في تنظيم حلقة دراسية إقليمية عن المنشطات الأمفيتامينية. ونظمت حكومة إسبانيا دورات تدريبية عن تحليل العقاقير لموظفين تقنيين من بلدان مختلفة في أمريكا اللاتينية. وقامت حكومات البرازيل وبنما وبيرو وكولومبيا بتنسيق برامج تدريب مختلفة عن العقاقير الاصطناعية لموظفين من أجهزة مكافحة المخدرات التابعة لها. ويتوقع أن تجرى برامج تدريب منسقة بنهاية عام ٢٠٠٢ في جامايكا وشيلي وفنزويلا وكوستاريكا.

٥٥- ونتج عن مؤتمر عقده الهيئة بشأن سلائف المنشطات الأمفيتامينية، واستضافته الولايات المتحدة الأمريكية، إنشاء مشروع "بروجيكت بريزم" للتعاون بين موظفي أجهزة إنفاذ القوانين، والأجهزة الرقابية، والجمارك، والأوساط العلمية في بلدان مختلفة في مبادرة خفض/منع تسريب سلائف المنشطات الأمفيتامينية.

باء- مساعدة بلدان أخرى

٥٦- إن تنفيذ خطة العمل لمكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها وإساءة استعمالها على نحو غير مشروع يمثل مسؤولية مشتركة. بيد أنه لم تبلغ سوى ٣٥ في المائة من الحكومات التي ردت على الاستبيان، مقارنة بنسبة ٣٢ في المائة في دورة الإبلاغ الأولى، بأنها ساعدت دولاً أخرى على معالجة المشاكل التقنية التي يطرحها صنع المنشطات الأمفيتامينية والاتجار بها وتعاطيها على نحو غير مشروع. وكانت المساعدة المقدمة إلى الحكومات تتمثل عادة في تبادل للمعلومات والاستخبارات، وتنظيم برامج تدريب، وعقد مؤتمرات عن مراقبة المنشطات الأمفيتامينية، والقيام بعمليات مشتركة، وعمليات تسليم مراقب، ونقل للتكنولوجيا، وإيفاد خبراء في مجال مراقبة المنشطات الأمفيتامينية. وأشارت عدة حكومات إلى برامج مكثفة للمساعدة قدمت إلى بلدان أخرى. وعلى سبيل المثال، قدمت الشرطة الفيدرالية الأسترالية المساعدة، ولا سيما التدريب، إلى بلدان أخرى من خلال شبكة ضباط الاتصال الأجانب وبرنامج التعاون الخاص بإنفاذ القوانين. وقد عزز ضباط الاتصال العاملون في دول إنتاج أو عبور رئيسية العلاقات بين أجهزة إنفاذ القوانين

على الصعيد الإقليمي. وأشارت حكومة كندا إلى أنها تعاونت مع مقدمي خدمات الرعاية الصحية وسلطات إنفاذ القوانين في بلدان أخرى وتقاسمت معها معلومات استخباراتية تتعلق بكيمائيات سليفة موجهة إلى معامل المنشطات الأمفيتامينية. وفي اليابان، ظلت الشرطة الوطنية تعقد مؤتمرات وحلقات دراسية دولية تتعلق بالمنشطات الأمفيتامينية، وأوفدت خبراء إنفاذ قوانين لتحليل منشطات أمفيتامينية في بلدان آسيوية أخرى. ونظمت إدارة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة برامج لتدريب ضباط إنفاذ القوانين في مجال مراقبة المواد الكيميائية التي تستخدم في صنع العقاقير غير المشروعة سرا، بما في ذلك مواد المنشطات الأمفيتامينية.

جيم- تطبيق مبدأ "اعرف زبونك" والتبادل السريع للمعلومات

٥٧- شددت الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية العشرين، على أهمية التبادل السريع للمعلومات عن المعاملات غير المشروعة المنطوية على منشطات أمفيتامينية. بيد أن أقل من ثلث الحكومات (٣٠ في المائة) التي ردت على الاستبيان أبلغت بأنها قد أخذت بمبدأ "اعرف زبونك"، مقارنة بنسبة ٢٨ في المائة، في دورة الإبلاغ الأولى. ولم يكن هناك تبادل للمعلومات على نطاق واسع خلال الفترة بين دورتي الإبلاغ.

٥٨- وأشارت عدة حكومات إلى أنها قد اعتمدت قوانين ولوائح وطنية لتحسين تبادل المعلومات بين الدول بشأن المعاملات المنطوية على منشطات أمفيتامينية، بما في ذلك تطبيق مبدأ "اعرف زبونك". وتتضمن التدابير المتخذة استحداث إجراءات للإبلاغ عن عمليات الاستيراد والتصدير، واشتراط تحديد احتياجات الزبون وتقديم شهادات من المستعمل النهائي قبل إصدار الإذن ببيع المادة. وأكدت بعض الحكومات أنها حافظت على تبادل المعلومات بصورة منتظمة مع الهيئة عن صفقات كيماوية متعلقة بالمنشطات الأمفيتامينية. وتضمن الشروط الرقابية في بعض البلدان ألا يتمكن الموزعون المرخص لهم من البيع إلا إلى بائعين مرخص لهم آخرين أو إلى أخصائيي صحة معينين (مثلا كندا). وفي بعض البلدان، اعتمدت الصناعات الكيميائية والصيدلية برنامج "اعرف زبونك" طوعا (مثلا فنلندا وكندا).

دال- تعزيز مراقبة المنشطات الأمفيتامينية وسلاقتها من خلال أنشطة التعاون

٥٩- تعزز الحكومات مبادرات بعضها البعض لمواجهة المنشطات الأمفيتامينية. وقد أبلغت ٦٠ في المائة من الحكومات التي ردت على الاستبيان بأنها اعتمدت أنشطة تعاونية لتعزيز مراقبة المنشطات الأمفيتامينية وسلاقتها. وتشمل معظم الأنشطة التعاونية أجهزة وطنية

لا سيما أجهزة إنفاذ القوانين والجهات المعنية بتقديم خدمات الرعاية الصحية. وأشار ٤٥ في المائة من الحكومات التي ردت على الاستبيان إلى أنه تم تنفيذ أنشطة تعاونية مع منظمات اقليمية ودولية أو مع الصناعات الخاصة أو مع مختبرات التحاليل الشرعية، وأن النظم القضائية تعاونت أيضا. وفي ألمانيا، شاركت وسائط الإعلام أيضا في أنشطة تعاونية لتعزيز نظام مراقبة المنشآت الأمفيتامينية وسلائفها. وفي هولندا، شاركت أفرقة عمل مشتركة بين الوزارات المعنية بمسألة مراقبة السلائف في أنشطة تعاونية. وأشارت حكومة فييت نام إلى أنها قد أشركت قطاع التعليم في أنشطتها لتعزيز نظام مراقبة المنشآت الأمفيتامينية.

ثامنا - الاستنتاجات

٦٠- يتضح من المقارنة بالبيانات الواردة من الحكومات خلال فترة الإبلاغ الأولى، أن هناك تحسنا كبيرا في فترة الإبلاغ الثانية فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات الواردة في خطة العمل لمكافحة صنع المنشآت الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها وإساءة استعمالها على نحو غير مشروع.

٦١- وذكرت الحكومات أنها قد عززت جهودها لتنفيذ خطة العمل وإذكاء الوعي بمشكلة المنشآت الأمفيتامينية وخفض الطلب عليها وتقديم معلومات صحيحة عنها وتعزيز نظم مراقبتها. وأدى تحسين التعاون مع الصناعات الكيماوية إلى منع تسريب السلائف الكيماوية لصنع المنشآت الأمفيتامينية غير المشروع. ولكن، من بين الحكومات التي ردت على الاستبيان، كانت نسبة الحكومات التي اتخذت تدابير لمنع تسريب المنشآت الأمفيتامينية وتسويقها ووصفها طبيا على نحو غير مسؤول، ٤٢ في المائة فقط مقارنة بنسبة الحكومات التي ردت على هذا السؤال بالإيجاب في دورة الإبلاغ الأولى، والتي كانت ٤٧ في المائة آنذاك.

٦٢- ونتج عن الاجتماعين الدوليين اللذين عقدا بشأن سلائف المنشآت الأمفيتامينية في واشنطن في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، ثم في لاهاي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، إنشاء فرقة عمل تعنى بسلائف المنشآت الأمفيتامينية، واعتماد "مشروع بريزم" لتعزيز منع تسريب سلائف المنشآت الأمفيتامينية. وفي إطار هذه المبادرة توجه الدعوة إلى الحكومات للتعاون على رصد السلائف التي تستخدم لصنع المنشآت الأمفيتامينية غير المشروع.